المسألة القطرية في ظل التنافس العثماني- البريطاني في منطقة الخليج العربي (١٨٧١-١٩١٤م)
دراسة تاريخية في ضوء وثائق الأرشيف العثماني (*)

باحث دكتوراة صلاح خيراني
قسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

الدكتور موسى بن سالم البراشدي
قسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

أ.د. محمد سالم غثيان الطراونة
قسم التاريخ/ كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

الملخص:

تبحث الدراسة موضوع المسألة القطرية أو ما يعرف بالصراع العثماني – البريطاني في شبه جزيرة قطر، وتُبيِّن آليات العثمانيين للدفاع عن حقوقهم السيادية في قطر في مواجهة النفوذ البريطاني المُتزايِد فيها بين عامي ١٨٧١م و١٩١٤م.

وتسعى الدراسة للإجابة عن عدة أسئلة، منها: ما أبرز المحطات التي عرفتها المسألة القطرية؟ فيم تمثلت بوادر الصراع العثماني البريطاني في قطر ومراحله؟ كيف كان الموقف العثماني من النفوذ البريطاني المتزايد في قطر؟ وهل كان المسار الدبلوماسي كفيلًا بإيجاد حل للمسألة القطرية؟

وتهدف الدراسة إلى بحث التطور الكرونولوجي للمسألة القطرية، والكشف عن تاريخ التنافس العثماني البريطاني حول قطر في ظل تأكيدات العثمانيين على تبعية كل من الزُّبارة والعُديد لهم، والسعي إلى تبيان موقف الدولة العثمانية من نفوذ بريطانيا المتزايد في

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) يوليو (علوم) ٢٠٢٥م.**

قطر، وتسليط الضوء على المفاوضات العثمانية البريطانية الرامية إلى إيجاد حل نهائي للمسألة القطرية.

وتعتمد هذه الدراسة على وثائق الأرشيف العثماني، والذي يتيح تقصي بدايات تشكل المسألة القطرية وتطورها، ومعرفة الموقف الرسمي للحكومة العثمانية، وسياساتها المُناهِضة للنفوذ البريطاني في قطر.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع توظيف المنهج التاريخي وفق مقاربة تاريخية لمعالجة إشكالية الدراسة. وانتهت الدراسة إلى جُمْلة من النتائج، أبرزها؛ أن اشتداد الصراع العثماني البريطاني في قَطَر، خصوصًا بعد نجاح حملة مدحت باشا على الأحساء عام ١٨٧١م، تمخَّض عنه ما عُرِف تاريخيًّا بالمسألة القَطَرية التي انطلقت أساسًا من تشكيك بريطانيا في تبعية منطقتي الزُّبارة والعُديد للدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: المسألة القطرية، الدولة العثمانية، بريطانيا، الخليج العربي.

The Qatari Question in the Context of Ottoman–British Rivalry in the Arabian Gulf Region (1871–1914):

A Historical Inquiry Based on Ottoman Archival Documents

Abstract

This study investigates the "Qatari Question," a historical dispute emblematic of the geopolitical contest between the Ottoman Empire and Great Britain over the sovereignty of the Qatari Peninsula during the late nineteenth and early twentieth centuries. It highlights the strategic measures adopted by the Ottomans to defend their territorial claims in Qatar amid increasing British influence between 1871 and 1914.

The research seeks to answer critical questions: What were the most pivotal phases in the development of the Qatari Question? What circumstances gave rise to the Ottoman–British confrontation in Qatar, and how did it unfold? What stance did the Ottoman administration adopt toward Britain's expanding presence? And to what degree did diplomatic channels serve as viable means of resolving the conflict?

Aimed at tracing the chronological development of this issue, the study probes the historical dynamics underpinning the Ottoman–British rivalry over Qatar, particularly with respect to Ottoman

assertions of sovereignty over the regions of Zubarah and Al-Udaid. It further examines the Ottoman government's position on Britain's growing influence and scrutinizes the bilateral negotiations that sought a definitive resolution to the Qatari Question.

This research draws extensively on Ottoman archival material, allowing for a nuanced reconstruction of the origins and progression of the Qatari Question, as well as a close examination of the Empire's formal policies opposing British encroachment.

The nature of the inquiry necessitated the use of historical methodology, wherein a critical historiographical approach was employed to address the study's central concerns. Among the key findings is that the intensification of Ottoman–British tensions—particularly following the successful Al-Ahsa campaign led by Midhat Pasha in 1871—culminated in the emergence of what came to be historically recognized as the Qatari Question. Central to the dispute was Britain's skepticism regarding Ottoman jurisdiction over Zubarah and Al-Udaid.

Keywords: Qatari Question, Ottoman Empire, Great Britain, Arabian Gulf.

مقدمة:

تروم هذه الدراسة بحث موضوع مهم، ألا وهو "المسألة القطرية" وفق المصطلح الذي درج العثمانيون على استعماله في مراسلاتهم وتصريحاتهم الرسمية. ويقصد بهذه المسألة ذلك الموقف العثماني من النفوذ البريطاني في شبه جزيرة قطر خلال الحقبة الممتدة بين عامي ١٨٧١م و١٩١٤م، وهي فترة شهدت صراعات سياسية معقدة بين بريطانيا والدولة العثمانية على المناطق الإستراتيجية بمنطقة الخليج العربي. بحيث سيتم التعرف على المواقف والسياسات العثمانية المنتهجة في مواجهة النفوذ والتغلغل البريطاني في قضاء قطر انطلاقًا من الوثائق العثمانية التي تمثل في أغلبها مراسلات رسمية تمت بين الباب العالي وولايتي البصرة وبغداد وقومندانية الجيش الهمايوني السادس، وكذا تلك التي تمت بين ولايتي البصرة وبغداد ومتصرفية لواء نجد وقائمقامية قضاء قطر، بالإضافة إلى تلك المراسلات الرسمية التي جرت بين الباب

العالي (الحكومة العثمانية) والحكومة البريطانية في إطار المحادثات والمفاوضات التي كانت ترمي إلى إيجاد حلٍّ لهذه المسألة وتحديد مصير قضاء قطر.

وقد اطَّلع الباحثون خلال إعدادهم هذه الدراسة على عدد من الدراسات السابقة، والتي نجد من بينها الدراسة التي أعدها الباحث التركي قورشون زكريا سنة ٢٠٠٤م، والتي جاءت موسومة بعنوان: "**العثمانيون في قطر في الفترة ما بين ١٨٧١-١٩١٦م، وتضارب المصالح العثمانية البريطانية في الخليج العربي**". والتي تطرق فيها الباحث إلى بدايات التوغُّل العثماني في منطقة الخليج العربي، لا سيَّما في شبه جزيرة قطر، وكذا التغيُّرات الإدارية التي شهدتها، وكيف تحوَّلت قطر إلى قضاء مهم جدًّا بالنسبة إلى العثمانيين، وكيف اصطدمت هذه الأهمية الإستراتيجية لقطر بهاجس التوسُّع البريطاني في منطقة الخليج العربي، فضلًا عن بيان جُمْلة من الأخطاء التاريخية التي كانت سببًا رئيسًا لفقدان الدولة العثمانية كُلًّا من قطر والخليج العربي؛ نتيجة تقاعس الإدارة العثمانية، وعدم قدرتها على كبح جماح التفوُّق البريطاني الذي سرعان ما تحوَّل من نفوذ سياسي وعسكري محدود إلى قوَّة استعمارية للمنطقة كلها. أفادتنا هذه الدراسة كثيرًا في بحثنا، إلا أنها لم تتناول "المسألة القطرية" بشكل معمق.

بالإضافة إلى ذلك، نجد الدراسة التي أعدها العيدروس محمد حسن المنشورة سنة ١٩٩٥م، **بعنوان: "الموقف البريطاني من التواجد العثماني في الأحساء وقطر: دراسة وثائقية من خلال المراسلات البريطانية عام ١٨٨٨م"**. والتي بحث فيها بدايات الصراع العثماني البريطاني في الأحساء وقطر وبوادره، وموقف بريطانيا من الوجود العثماني في هذه المناطق، استنادًا إلى المراسلات البريطانية عام ١٨٨٨م. وقد أفادتنا هذه الدراسة في ما يتعلق بمراحل الصراع العثماني- البريطاني التي أسهب الباحث في التطرق لها.

كما أفادت الدراسة من دراسة الباحثة التركية شانال شانّور المنشورة سنة ٢٠١٦م، بعنوان: "**الأنشطة البريطانية في منطقة الخليج العربي في القرن التاسع عشر الميلادي**". والتي بيَّنت النشاطات والتحرُّكات البريطانية في منطقة الخليج العربي، للتوسُّع على حساب مناطق نفوذ الدولة العثمانية فيها، فضلًا عن بيان السياسة التي انتهجتها بريطانيا في سعيها للسيطرة على منطقة الخليج العربي. وما يهمُّنا من هذا المقال، هو استعراضه الأنشطة البريطانية في منطقة الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر الميلادي، وتتبُّعه مراحل تطوُّرها أثناء الوجود البريطاني في المنطقة.

ولعل ما يميز دراستنا عن هذه الدراسات، أنها اختارت البحث في قضية لم يتم التطرق لها بشكل معمق، اعتمادًا على وثائق الأرشيف العثماني.

علاقة الدولة العثمانية بقطر في عهد جاسم آل ثاني:

عندما توغَّلت قوَّات مدحت باشا في أجزاء واسعة من منطقة الأحساء، أعلن شيوخ قَطَر التزامهم بالتبعية للدولة العثمانية[١]. واستجابة لطلب نافذ باشا قائد الفرقة العسكرية في نجد، التبعية والولاء للدولة العثمانية المُرسَل من شيخ قَطَر جاسم بن محمد بن ثاني؛ وبناءً عليه أرسل أربع رايات أو سناجق عثمانية إليه، حيث رفع الشيخ جاسم إحدى هذه الرايات على مَقَرِّ حكمه، وأُرسِلت الراية الثانية إلى والده الشيخ محمد بن ثاني المقيم في الوكرة، في حين أُرسِلت الراية الثالثة إلى شيخ الخور علي بن عبد الله. أمَّا الراية الرابعة فقد أُرسِلت إلى قصبة العُديد[٢]. واللافت أنَّ الشيخ محمد بن ثاني قد تلكَّأ بعض الوقت في رفع العلم العثماني، وآثر الاستمرار في رفع العلم الأحمر الذي انبثق عن اتفاقية عام ١٨٢٠م مع البريطانيين[٣].

ولما جاءت سفينة بريطانية إلى ميناء قَطَر لتحصيل الضرائب باسم شيخ البحرين، أشار الشيخ جاسم بن محمد بيده إلى الراية العثمانية، قائلًا: "نحن تحت هذه الراية، ولا نعترف بأيٍّ كان ما دامت هذه الراية خفَّاقة هنا"[٤]،

رافضًا بذلك دفع أيِّ ضريبة لشيخ البحرين؛ الأمر الذي يُؤكِّد قناعة الشيخ جاسم بتبعية قَطَر للدولة العثمانية، التي ستقف سندًا له في مواجهته للبريطانيين.

وفي المقابل، أعطت الدولة العثمانية لشيخ قطر حق إدارة إمارته، وهذا ما أكدت عليه الخطة[٥] النجدية التي أفادت بوجود التعليمات أربعة أقضية، هي: الأحساء، والهفوف، والقطيف، وقَطَر[٦]. إذ إن التعليمات كانت قد أسهبت في تقديم شرح مُفصَّل عن أقضية الأحساء والهفوف والقطيف من حيث تقسيمها الإداري، والمؤسسات الموجودة فيها، واختصاصاتها، وصلاحياتها. لكنْ، ما إنْ تطرَّق مدحت باشا إلى قضاء قَطَر، حتَّى اكتفى بالقول: إنَّ "إدارة هذا القضاء عُهِدت لشيخ قَطَر دون غيره"[٧]. وهذا اعتراف بأحقية شيخ قَطَر في إدارة قضائه كما يراه مناسبًا، وما كان منصب القائمقام الذي تقلَّده سوى منصب فخري[٨].

كانت علاقة الشيخ جاسم (القائمقام الفخري لقضاء قَطَر) بنافذ باشا مُميَّزة؛ سواء عندما كان هذا الأخير مُتصرِّفًا لمنطقة نجد، أو حين أصبح واليًا على ولاية البصرة؛ حتَّى إنَّه كان يزور أحيانًا الشيخ جاسم في قَطَر. حتى إنه أرسل تلغرافًا إلى الباب العالي يفيد بنِيَّته زيارة قَطَر. وذهب فيه إلى "أنَّ جاسم الثاني أفندي المشهود له بالوفاء للدولة العلية، وبوقوفه بثبات ضدَّ التعدِّيات البريطانية، والمشهود له كذلك بحُسْن إدارته لقضاء قَطَر في إطار قائمقاميته الفخرية، وها نحن ننوي زيارته لإبراز وقوف الدولة معه؛ فإنَّنا نسترحمكم بأنْ تُصدِروا فرمانًا تمنحون من خلاله نيشانًا مناسبًا لرتبته نظير خدماته وجهوده. فرمان مَنْ له الأمر، بتاريخ ٣٠ كانون الأوَّل (ديسمبر) ١٣٠٣ر/ ١١ كانون الثاني (يناير) ١٨٨٨م، والي البصرة نافذ"[٨].

واستجاب الباب العالي لطلب والي البصرة نافذ باشا بخصوص زيارة شيخ قَطَر وقائمقام قضائها جاسم آل ثاني، وذلك بعد يوم من عرض الصدر الأعظم الطلب على السلطان عبد الحميد الثاني الذي أصدر إرادته السنية بهذا

الخصوص بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٣٠٥هـ/ ٢٩ شباط (فبراير) ١٨٨٨م، وذلك بالإنعام على شيخ قَطَر بنيشان لقاء خدماته وجهوده المُميَّزة[١٠].

الصراع العثماني – البريطاني على منطقتي الزُّبارة والعُديد القطريتين:

إن الادعاءات البريطانية المتعلقة بأحقيتها في السيطرة والحماية في المنطقة، لم تقتصر على جزيرة البحرين فحسب، بل تعدتها لتشمل شبه جزيرة قطر الواقعة على ساحل نجد، التي يعود الوجود العثماني بها إلى منتصف القرن السادس عشر الميلادي، الذي زاد بشكل أكبر بعد حملة مدحت باشا على نجد سنة ١٨٧١م[١١]؛ أي بعد منح منصب القائمقامية لجاسم بن محمد آل ثاني من أجل إدارة القبائل والعشائر العربية المقيمة في قضاء قطر، بصفة رسمية[١٢] بمساعدة هيئة أو مجلس إداري يضم في عضويته معاون للقائمقام، ونائبين عنه في كل من ناحيتي العُديد وقطر، ومدراء آخرين لمختلف النواحي، كما كان يوجد بقضاء قطر كتيبتان عسكريتان، شكَّلتا دليلًا قويًّا على الحكم العثماني لهذه المنطقة.

في حين بدأت التدخلات البريطانية في شبه جزيرة قطر تظهر للعلن منذ سنة ١٨٩٠م، بعد إرسال الحكومة البريطانية عن طريق سفارتها بإسطنبول مذكرة إلى الباب العالي بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٠م، تستفسر من خلالها عن مدى صحة التقارير التي تفيد بأن الدولة العثمانية عازمة على تعيين مديرين لها في كل من الزُّبارة والعُديد الواقعتين في شبه جزيرة قطر[١٣]. ومع عدم تلقيها لأي رد على استفسارها، كررت الحكومة البريطانية إرسال مذكرة ثانية في ٢٢ آذار (مارس) ١٨٩١م، إلى الباب العالي تبلغه فيها أن بريطانيا لن تقبل الاحتلال العثماني –كما سمته– لكل من الزُّبارة والعُديد[١٤]. ليقوم الباب العالي بالرد على المذكرة البريطانية هذه المرة لخطورة ما جاء فيها من توصيف، وذلك بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٨٩١م، بحيث كان جوابه بأن

الأنشطة العثمانية في الزُّبارة والعُديد تأتي في مناطق تتبع لولاية البصرة العثمانية، ومنه التأكيد على عدم قبول أي تدخل بريطاني بأي شكل من الأشكال في السيادة العثمانية على الأملاك التابعة لها(١٥).

وفي رده على السفارة البريطانية في إسطنبول في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٢م، أكد الباب العالي بأن كُلًّا من منطقتي الزُّبارة والعُديد تتبعان ولاية البصرة، ويتم إدارتهما من خلال مدراء عثمانيين معينين وبالتعاون مع قائمقام قضاء قطر الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني، وبما أن مشايخ القبائل المقيمة في هذه المناطق يخضعون للحكم العثماني، فإنه لا يمكن للبريطانيين أن يوقعوا معهم أي معاهدة إلا بعد موافقةٍ من الحكومة العثمانية، كما أن أي اتفاقية سرية عقدتها أو تنوي عقدها مع المشيخات العربية تعتبر لاغية وباطلة(١٦)، ولا تأثير لها على الحقوق السيادية والحكم العثماني في هذه المناطق(١٧).

وفي سنة ١٨٩٥م، بدأت المسألة القطرية تأخذ منحًى حساسًا، وذلك بعد قيام شيخ قبيلة آل بن علي بالخروج من البحرين رافضًا الانضواء تحت إدارة شيخها، واستقراره بالزُّبارة القطرية. ولما اعتبرت بريطانيا هذا التصرف تهديدًا لنفوذها في المنطقة، قامت بدعوة شيخ القبيلة إلى العودة إلى البحرين، ولما قوبلت هذه الدعوة بالرفض، سيرت عددًا من سفنها الحربية لمهاجمة قبيلة آل بن علي التي اختارت الزُّبارة التابعة لسيادة الدولة العثمانية ملجأً لها ودارًا لإقامتها(١٨). بحيث ضُربت الزُّبارة لمدة أربعة أيام، وفرض الحصار على أهلها، وقتل الكثير منهم، كما تم إحراق جزء من السفن والزوارق الراسية على ميناء الزُّبارة ونقل الجزء الآخر منها إلى البحرين بأمر من القنصل البريطاني (المقيم السياسي) المقيم في بوشهر(١٩)، كما عمل هذا القنصل على ممارسة ضغوطه على الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني قائمقام قضاء قطر، وذلك من خلال مطالبته إياه بدفع ضمان يقدر بثلاثين ألف (٣٠٠٠٠) روبية مقابل إرجاعه

للبضائع والزوارق العائدة لأهالي الزُّبارة القطرية المحتجزة في ميناء البحرين، وفي حال عدم دفع هذا الضمان فإنه سيتم تخريب الزوارق[٢٠].

إلا أن جاسم بن محمد بن ثاني لم يعِر أي اهتمام للتهديدات التي ساقها القنصل البريطاني[٢١]، وعمل على مراسلة متصرف لواء نجد لإطلاعه على مجريات هذه الأحداث، طالبًا منه تقديم المساعدة والدعم لمواجهة التغول البريطاني[٢٢]. ليقوم بعد هذه المراسلة متصرف لواء نجد إبراهيم باشا بتقديم لائحة إلى الباب العالي، يقدم فيها بعض الإجراءات المقترحة من قبله، والتي يأمل أن تتخذها الحكومة العثمانية بعد التعديات التي قامت بها القوات البريطانية في الزُّبارة وغيرها من مناطق الخليج العربي الأخرى، بحيث دعا إلى اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة وبأن تتحمل الدولة العثمانية مسؤوليتها التاريخية والسيادية في هذه المناطق، ويضيف بأن من بين أسباب استمرار التعديات البريطانية هو ضعف الوجود العثماني في سواحل جزيرة العرب من عدن إلى الفاو، وعليه ينصح بإعادة حكم الدولة لهذه المناطق من خلال تكثيف وجودها الإداري والعسكري، وكذا تسليح القبائل العربية الموالية لها[٢٣].

وفي خضم هذه الأحداث، قام القنصل البريطاني بنشر إشاعة مفادها أنه سيعيد الزوارق المحتجزة الخاصة بصيادي قريتين قطريتين، وذلك نتيجة إعلان أهالي القريتين قبول الحماية البريطانية عليهم. ليقوم السلطان عبد الحميد الثاني بإصدار إرادته السنية بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٣١٣هـ/ ١٩ أيار (مايو) ١٨٩٦م، والتي تنص على ضرورة إرسال فرقاطة عثمانية من نوع "قروت" إلى السواحل القطرية بهدف فرض الأمن وضمان حق أهالي قطر في صيد اللؤلؤ، وإثبات حاكمية الدولة العثمانية وسلطتها على تلك المناطق، وتوجيه رسائل سياسية للحكومة البريطانية من خلال ذلك مفادها أن الدولة العثمانية لن تتخلى عن المناطق التابعة لها في ظل النفوذ البريطاني المتزايد، وبأن البحرية العثمانية لا يزال في مقدورها إحداث التوازن السياسي بالمنطقة الخليجية[٢٤].

وفي هذا الإطار، قام مجلس الوكلاء العثماني بعقد اجتماع لمناقشة هذه التطورات وذلك بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١٣١٣هـ/ ٢٧ أيار (مايو) ١٨٩٦م، حيث ثمن المجلس قرار السلطان القاضي بإرسال الفرقاطة العثمانية إلى سواحل قطر، كما أكد المجلس بأنه على أهبة الاستعداد لاتخاذ أي تدابير يجدها مناسبة(٢٥). وفي جلسته الثانية المنعقدة في ١٩ محرم ١٣١٤هـ/ ١ تموز (يوليو) ١٨٩٦م، ناقش مجلس الوكلاء نفس الموضوع، وجاء قراره في هذا الخصوص كالتالي:

" كما هو معلوم، فإن البريطانيين لما قاموا بالهجوم على الزُّبارة التابعة لقضاء قطر العثماني، عملوا على أخذ زوارق الصيادين التي كانت راسية في مينائها إلى البحرين وحجزها، وطلبوا تقديم ضمان مالي يقدر بثلاثين ألف روبية مقابل إرجاع هذه الزوارق، إلا أن البريطانيين قاموا مؤخرا بإحراق هذه الزوارق وتخريبها، وعليه فإن هذه الوضعية ستؤثر على الأهالي ومكسبهم من صيد اللؤلؤ بشكل سينعكس سلبًا على حالتهم الاقتصادية. وفي هذا السياق، تقرر التواصل لدى نظارة الخارجية العثمانية من أجل تكليف سفير الدولة العلية العثمانية في لندن بالاستفسار عن هذه التعديات والتجاوزات الخطيرة في حق أهالي الزُّبارة، وتقديم إيضاحات بهذا الخصوص من قبل الحكومة البريطانية، والحرص على حصول الرد من قبلها على هذا الاستفسار، وفي حالة عدم الرد يكرر تقديم الاستفسار مرة أخرى وتبلغ به نظارة الخارجية التي بدورها تقوم بتبليغ الباب العالي بذلك..."(٢٦).

وبالرغم من قيام الحكومة العثمانية بالتأكيد على حقوقها السيادية في الزُّبارة، وإبداء رفضها التام لما تقوم به بريطانيا من اعتداءات وتجاوزات خطيرة، إلا أنه سرعان ما قام الوزير الأول البريطاني **ماركي دي سالسبوري (Markisi de (of) Salisbury)** بإرسال مذكرة إلى سفارة بلاده بإسطنبول بتاريخ ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٩٦م، جاء فيها ما يلي: "*إن الإجراءات*

المتخذة من قبل بريطانيا في سواحل الزُّبارة الهدف منها الدفاع عن نفوذها في البحرين، كما ترفض الحكومة البريطانية رفضًا قاطعًا إدعاءات الباب العالي بتبعية الزُّبارة للدولة العثمانية" (٢٧).

وفي عام ١٩٠٢م، قام البريطانيون بإرسال مجموعة من السفن الحربية بمقربة من سواحل قطر، كما قاموا بنصب عدد من السواري على مقربة من ساحل عقير، حيث كلفت نظارة الخارجية العثمانية سفارتها بلندن بالتواصل مع الحكومة البريطانية في هذا الخصوص وطلب إزالة السواري، وذلك بتاريخ ٧ ذي الحجة ١٣١٩هـ/ الموافق لـ ١٧ آذار (مارس) ١٩٠٢م، وقد ردت الحكومة البريطانية بأنه تم نصب تلك السواري لأغراض علمية بحتة(٢٨). كما عارض الباب العالي التحرشات التي قامت بها السفن الحربية البريطانية قبالة سواحل قطر والعقير، وما تشكله من خطر على الحكم العثماني من خلال ما تقوم به من تشويش لأذهان رعايا الدولة العثمانية في هذه المناطق، وعليه أعطيت الأوامر إلى البحرية العثمانية بضرورة الإسراع في إرسال السفن الحربية لتأمين وحماية السواحل العثمانية في قطر والعقير من التعديات البريطانية(٢٩)، كما تم توجيه مشيرية الجيش الهمايوني السادس (Altıncı Ordu-yu Hümayun) باتخاذ الإجراءات اللازمة، حيث تقرر إرسال سريتين عسكريتين ومجموعة من قوات المدفعية إلى تلك السواحل، وذلك على متن السفينة العثمانية "زحاف"(٣٠).

وبناء على المعلومات الاستخباراتية المتحصل عليها من قبل الحكومة البريطانية سنة ١٩٠٣م، التي تفيد بعزم الباب العالي على تعيين مدراء في كل من الزُّبارة والعُديد، قامت سفارة بريطانيا في إسطنبول بإجراء مجموعة من التحركات من أجل ضمان عدم إرسال هؤلاء المدراء، بحيث تمكنت من الحصول على ضمانات شفهية من الباب العالي تفيد بعدم تعيين وإرسال مدراء إلى المناطق المذكورة آنفًا(٣١). وبحسب المذكرة التي أرسلها وزير الخارجية البريطاني إلى سفارة بلاده في إسطنبول في ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٠٣م، أكد بأن بريطانيا اتخذت من الضمانات الشفهية المقدمة من قبل الباب العالي سندًا

ستدافع من خلاله على عدم تبعية الزُّبارة والعُديد للدولة العثمانية. ليقوم بعد ذلك السفير البريطاني في إسطنبول السير أوكونور (Sir N. O'Conor) بواسطة ترجمان سفارته السير آدم بلوك (Sir A. Block) بإبلاغ ناظر الخارجية العثمانية توفيق باشا، بأنه بحسب التعليمات المرسلة إلى السفارة البريطانية، فإن في حال تتصل الباب العالي من الضمانات الشفهية التي قدمها فيما يخص الزُّبارة والعُديد، فإن بريطانيا ستتعامل مع الموضوع بصورة جدية، وستتخذ كل التدابير اللازمة من أجل منع تعيين أي مدير عثماني على تلك المناطق (الزُّبارة والعُديد) [٣٢].

كما قامت السفارة البريطانية في إسطنبول بإبلاغ نظارة الخارجية العثمانية في ١٣ أيار (مايو) ١٩٠٣م، بأن الحكومة البريطانية قد تنامى إلى أسماعها عزم الباب العالي تعيين المدعو يوسف بك كمدير لمنطقة الوكرة، وعليه فإن بريطانيا لن تتسامح مع هذا الإجراء العثماني الخطير وتعارض هذه الخطوة جملة وتفصيلًا، وأن جهودها الاستخباراتية في هذا الخصوص متقدمة بخطى ثابتة[٣٣]. وفي مواجهة هذه التطورات والتدخلات البريطانية عملت الدولة العثمانية على دعوة يوسف بك إلى القدوم إلى مركز الولاية، وعينت مكانه عبد الرحمن الثاني[٣٤]، باعتباره ابن المنطقة ويستطيع أن يتصدى للتدخلات البريطانية لسهولة اصطفاف القبائل حوله، وهو ما وجدت فيه الدولة العثمانية إمكانيةً لإعادة التموضع الفعال مستقبلًا اعتمادًا على القوى المحلية القطرية.

ومن خلال المذكرة المرسلة من قبل السفارة البريطانية في إسطنبول إلى الباب العالي بتاريخ ٢٤ أيلول (سبتمبر) ١٩١٠م، فإن بريطانيا تعتبر تعيين الدولة العثمانية لمدراء لها في كل من الوكرة والعُديد لاغيًا باعتبار أن مشايخ هذه المناطق تحت الحماية البريطانية، وأنها لن تعترف بالإجراءات العثمانية في هذا الخصوص[٣٥].

ليرد الباب العالي بأنه بالعودة للإرادة السنية للسلطان الصادرة بتاريخ ١٨ رجب ١٣٢٠هـ/ ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٢م[٣٦]، فإن كل المناطق الواقعة على ساحل نجد بما فيها الزُّبارة والعُديد والوكرة وجزيرة العماير الواقعة بين القطيف والكويت، تشكل كل منها ناحية عثمانية، وعليه تم تعيين مدير لناحية العُديد من بين شيوخ العشائر العربية المقيمة فيها، وتعيين عبد الرحمن الثاني مديرًا لناحية الوكرة، إلا أنه بعد الرفض البريطاني في ذلك الوقت لهذا التعيين، تم تعليق تعيينه مع بقاء معاشه مستمرًّا بصفته شيخًا[٣٧]، كما أكد الباب العالي أنه سيعيد النظر في وضعية مدراء كل من ناحية الزُّبارة والعُديد وجزيرة العماير[٣٨].

ويعكس التخوف العثماني من الموقف البريطاني الرافض لتعيين مدراء عثمانيين في مناطق واقعة تحت النفوذ العثماني – وما سيترتب عليه من رد فعل قد يكون عنيفًا– حقيقة الضعف الذي وصلت إليه الدولة العثمانية. إذ يورد أحد المسؤولين العثمانيين بأن بريطانيا استغلت ضعف الدولة العثمانية لاستمالة مشايخ العشائر والقبائل بالخليج العربي إلى طرفها، وهو ما نتج عنه تزايد النفوذ البريطاني على هذه المناطق، الذي وصل إلى حد الاستيلاء على قضاء قطر التابع لسنجق (لواء) نجد من خلال الدسائس التي عملت على حياكتها الحكومة البريطانية[٣٩].

وفي أواسط شهر رمضان ١٣٢٩هـ الموافق لـ بدايات شهر أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩١١م[٤٠]، توجه أحد المسؤولين البريطانيين من البحرين إلى قطر، وعرض على شيخها جاسم بن محمد آل ثاني الموافقة على توطين مجموعة من القبائل البحرينية في سواحل قطر مقابل عشرة آلاف روبية تدفع له سنويًّا. إلا أن الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني أبدى رفضه لهذا المقترح، بحجة أنه لا يستطيع الموافقة على أي مقترحات إلا بعد استشارة الباب العالي وموافقته بحكم تبعيته للدولة العثمانية وإخلاصه لها. كما طلب ابن زايد شيخ أبو ظبي – الواقعة على ساحل عُمان– من قائمقام قضاء قطر السماح له

بتوطين بعض القبائل البحرينية في منطقة العُديد، لكن هذا الطلب قوبل بالرفض هو الآخر لوجود شكوك بوقوف البريطانيين وراءه(٤١).

الحقوق السيادية العثمانية في قطر وموقف الباب العالي من النفوذ البريطاني المتزايد فيها:

في خضم هذا التنافس العثماني البريطاني حول شبه جزيرة قطر، قامت غرفة الاستشارة بنظارة الخارجية العثمانية بإصدار تقرير ذهب إلى؛ أن جميع المحاولات العثمانية الرامية منذ عام ١٨٧٠م، إلى إنشاء نواحٍ لهم وتعيين مدراء عليها في ساحل نجد قوبلت بالرفض من قبل البريطانيين الذين عملوا على نشر قوات عسكرية لهم في البحرين. واعتبر هذا التقرير أن المشروع التوسعي للنفوذ البريطاني في سواحل الخليج العربي بما فيها قضاء قطر العثماني غير مقبول، وسيكون له تداعيات خطيرة على الحكم والسيادة العثمانية على هذه المناطق، وفي النهاية أوصى بضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة من خلال سفارة الدولة العلية العثمانية في لندن، وذلك بتقديم احتجاج شديد اللهجة على هذه التدخلات البريطانية في منطقة الخليج العربي(٤٢). وقد قام بعد ذلك ناظر الخارجية العثمانية عاصم بك أفندي بتوجيه السفير العثماني بلندن توفيق باشا لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن (٤٣).

ومن جهة أخرى، أفاد والي البصرة حسن رضا باشا الذي كان مقيمًا في بغداد، بأن البريطانيين والفرنسيين كانوا يقومون بتهريب السلاح إلى قضاء قطر التابع للواء نجد، وعندما تلقى المسؤولون البريطانيون معلومات تفيد بإرسال كميات من السلاح من مسقط إلى وكيل أحد التجار الفرنسيين بقطر، قاموا بإرسال سفنهم الحربية إلى سواحل قطر بذريعة التصدي لعمليات تهريب السلاح، كما قاموا بعقد لقاءات مع عبد الله ابن قائمقام قطر الشيخ جاسم الثاني وأسدوا له مجموعة من النصائح والتوجيهات. كما نوه والي البصرة إلى الازدواجية التي يتعامل بها البريطانيون، فيما يتعلق بموضوع تهريب السلاح

بالخليج العربي(٤٤). من خلال تقرير أرسلته نظارة الحربية العثمانية إلى نظارة الخارجية العثمانية في ٢٨ صفر ١٣٣٠هـ/ الموافق لـ ١٧ شباط (فبراير) ١٩١٢م، تبين وجود مشاورات مكثفة بشأن التدخل البريطاني في قضاء قطر والتأكيد على رفض التجاوزات البريطانية بخصوصها(٤٥).

إذ تم التأكيد في التقرير الذي تم إرساله من قبل قيادة الفوج الثالث عشر التابع للجيش العثماني، إلى نظارة الحربية على أن البريطانيين استفادوا من تراجع الاهتمام العثماني بالخليج العربي، واستغلال الفراغ الناتج عن ذلك لتقوية نفوذهم بالمنطقة من خلال سفنٍ حربية قديمة، وقد تم توضيح ذلك كالتالي: *"عندما قدم المسؤول البريطاني الموجود في البحرين مقترحه إلى قائمقام قضاء قطر جاسم الثاني، ورفض الأخير المقترح، وأجاب أن قطر ليست من أملاك بريطانيا، بل هي من ممتلكات الدولة العثمانية وبأنه رعية يتبع لها. وأنه ليس لديه الصلاحيات للبت فيما يتعلق بولاية البصرة أو أي مكان آخر، وعليه من الأجدر أن تتم المحادثة في هذا الخصوص مع الباب العالي. مما دفع المسؤول البريطاني لأن يرد بأنه: "ليس من المناسب أن تعلم الحكومة العثمانية بلقائنا هذا، الذي ينبغي أن يبقى سريًّا بيننا، وغادر بعد ذلك إلى البحرين مستاءً"*(٤٦).

كما أفادت قيادة الفوج الثالث عشر في تقرير آخر لها، بأنه بالرغم من أهمية قطر بالنسبة للدولة العثمانية وفي منطقة الخليج العربي، فقد تُركت دون حماية كافية، وبأنها أصبحت محط أنظار ليس للبريطانيين فحسب، بل وللفرنسيين الذين يعملون على تطوير تجارة السلاح بها، وبأنهم يعملون تحت حماية الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني. كما تطرق هذا التقرير لشرح الوضع العام في قطر وسبل تقوية الحكم العثماني بها، ومحاولات البريطانيين منذ سنوات لفرض نفوذهم بشكل أكبر كما فعلوا في الكويت. وبالرغم من الإغراءات المقدمة للشيخ جاسم البالغ من العمر تسعين عامًا إلا أنه ظل وفيًّا للدولة العثمانية، بيد أن هذا الوضع قد يتغير في أي لحظة، خاصة في ظل

المؤشرات التي تشير إلى إمكانية حدوث صراع حول السلطة بين أبناء الشيخ جاسم الثاني بعد وفاته، ولهذا فإن تثبيط حدة هذا الصراع حال نشوبه في قطر يتطلب وجود قوة عسكرية عثمانية بها تتألف على الأقل من كتيبة عسكرية وسفينة حربية ترسو في مينائها. وفي حالة عدم إرسال الدولة العثمانية لهذه القوة العسكرية فإن بريطانيا حتما ستعمل على استغلال الوضع ومساعدة طرف على حساب الآخر ومن ثم فرض حمايتها على قطر(٤٧).

وقام ناظر الخارجية العثمانية بعد هذا التقرير بالتحرك السريع وبتوجيه السفير العثماني بلندن – توفيق باشا – لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وطلب ضمانات من حكومة بريطانيا فيما يتعلق بمسألة قطر(٤٨). لكن السفير العثماني – توفيق باشا– رد عليه في تاريخ ٢٩ شباط (فبراير) ١٩١٢م، بأن وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالساحل الغربي للخليج العربي معروفة منذ زمن طويل، وهذا تؤكده اللائحة التي قدمتها للباب العالي والمتعلقة بمسألة سكة حديد بغداد– البصرة(٤٩). بالإضافة إلى ذلك، فإن كل المحاولات التي قامت بها الدولة العثمانية للمطالبة بالحقوق والمزايا في هذه المناطق الخليجية باءت بالفشل. ومن ثم؛ فإن هذه المطالب والمبادرات التي تعرضها الحكومة العثمانية ستؤدي إلى خسارة المناطق التي لا تزال خاضعة للحكم العثماني في ساحل نجد الواحدة تلو الأخرى وهو ما لا يخدم مصلحة الدولة العثمانية(٥٠).

كما أضاف السفير العثماني توفيق باشا بأنه كان من الواضح أن البريطانيين لن يأخذوا بعين الاعتبار أي اقتراحات تتعلق بساحل نجد غير تلك الموجودة على طاولة المفاوضات والتي يبدو أنهم على استعداد لقبولها. وبحسب توفيق باشا، فإن الخيار الذي على الدولة أن تتخذه بشأن هذه المسألة يمكن أن يكون بطريقتين؛ إما بقبول العرض الأخير للإنجليز(٥١) ومنع ظهور خلافات أكثر في المستقبل، أو الإبقاء على الوضع الحالي الذي يجعل من الدولة العثمانية بمثابة المالك الروحي لساحل نجد حتى حدود عُمان. وطلب توفيق باشا من ناظر الخارجية العثمانية أن يقرر أيًّا من الخيارين سيتم قبوله،

وبأن يعلمه بذلك لإجراء ما يلزم بهذا الخصوص[٥٢]. وبالرغم من الرد الحاد الذي أدلى به السفير توفيق باشا على ناظر الخارجية العثمانية وإطلاعه بكل الوقائع والحقائق السابقة، إلا أن مجلس الوكلاء العثماني المخصوص (مجلس الوزراء) قرر إرسال الوثائق ذات الصلة إلى السفارة العثمانية بلندن من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بقطر والتفاوض بخصوصها مع الحكومة البريطانية[٥٣]. والمتمثلة في التوقيع على المعاهدة الأنجلو-عثمانية[٥٤]، وما يتعلق بالمسألة القطرية، بين الجانب العثماني ممثلًا في **إبراهيم حقي باشا (İbrahim Hakkı Paşa)**، والجانب البريطاني ممثلًا في وزير الخارجية السير **إدوارد جراي (Sir Edward Grey)** وذلك بتاريخ ٢٩ تموز (يوليو) ١٩١٣م[٥٥]، وإرجاء المعاهدة التنظيمية للمسألة القطرية إلى حين استئناف المباحثات والمفاوضات بعد عودة حقي باشا إلى لندن مرة أخرى. وقد جاءت البنود التي تطرقت للمسألة القطرية في القسم الثاني من هذه المعاهدة كالتالي:

- **البند الحادي عشر**: تنتهي الحدود الشمالية لشبه جزيرة قطر عند الخليج المقابل لجزيرة الزخنونية[٥٦] التابعة لسنجق نجد من الجنوب، ويمكن اعتبار الخط الحدودي البادئ من هذا الخليج وحتى الربع الخالي، الحد الفاصل بين قطر ونجد، وترسيم الخط البحري الفاصل بين قطر وسنجق نجد وفقًا لما جاء في الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة[٥٧].

بعد انتهاء الدولة العثمانية من مطالباتها بكافة حقوقها السيادية في شبه جزيرة قطر، فقد تم الاتفاق بين الحكومتين العثمانية والبريطانية، على أن تبقى قطر تحت إدارة الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني وخلفائه من بعده، كما تم التأكيد على عدم السماح لشيخ البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر، وعدم السماح له بإلحاق قطر إلى ممتلكاته[٥٨].

- **المادة الثانية عشر:** يسمح للصيادين من أهالي البحرين بأن يخرجوا للصيد في الزخنونية، كما كان يسمح لهم في السابق، ولن تفرض عليهم أي ضرائب إضافية في هذا الخصوص من دون أي تعديات أو تجاوزات من الجانب القطري(٥٩).

خاتمة:

نخلص في ختام دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

١- نتج عن التنافس العثماني- البريطاني على شبه جزيرة قطر، خصوصًا بعد نجاح حملة مدحت باشا على الأحساء سنة ١٨٧١م، ما يعرف تاريخيًّا بالمسألة القطرية التي انطلقت مع ذلك التشكيك البريطاني في تبعية كل من الزُّبارة والعُديد للدولة العثمانية، وتطورت بفعل الحصار والهجوم العسكري الذي فرضته القوات البريطانية على الزُّبارة. هذه المسألة التي انعكست بمختلف أبعادها على الساحة الخليجية.

٢- إن مراسلة قائمقام قطر جاسم بن محمد آل ثاني للدولة العثمانية ودعوته إياها لتحمل مسؤوليتها التاريخية والسياسية الكاملة فيما يتعلق بمواجهة التعديات البريطانية على أراضي قضاء قطر، دفعها إلى التحرك العثماني الذي نتج عنه إصدار السلطان عبد الحميد الثاني لأوامره القاضية بإرسال فرقاطة عسكرية إلى السواحل القطرية وتأكيد مجلس الوكلاء العثماني في مايو ١٨٩٦م، على استعداده للقيام بكل ما يلزم من أجل الحفاظ على الوجود العثماني بهذه المنطقة في تأكيد عثماني على تبعية قطر للدولة العثمانية والاستعداد التام للدفاع عنها.

٣- بالرغم من التأكيدات العثمانية على حقوقها السيادية على الزُّبارة والعُديد، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت الادعاءات العثمانية رفضًا قاطعًا سنة ١٨٩٦م، كما تمكنت من الحصول على ضمانات شفهية من الباب العالي تفيد بعدم تعيين وإرسال مدراء عثمانيين إلى كلٍّ من

الزُّبارة والعُديد. وهو ما كان مشجعًا لبريطانيا في الاستمرار في موقفها الرافض لأي وجود عثماني في هذه المنطقة.

٤- سعت الحكومة البريطانية جاهدةً إلى استمالة شيخ قَطَر جاسم آل ثاني بمختلف الطرق؛ بُغْيَةَ توقيع اتفاقيات ثنائية معه على غرار تلك التي وقَّعتها مع البحرين وأبو ظبي والكويت، مُشكِّكةً في كثير من الأحيان في أحقيَّة السيادة العثمانية على شبه جزيرة قَطَر. وبعد أن تمكَّنت بريطانيا من توقيع اتفاقية مع قَطَر عام ١٩٠٤م، تحوَّل موقفها من التشكيك في السيادة العثمانية إلى التلويح باستعمال القوَّة ضدَّ العثمانيين في حال أقدموا على إرسال مديرين لهم في منطقتي الزُّبارة والعُديد.

٥- الموقف العثماني حيال النفوذ البريطاني في قطر لم يكن بتلك القوة الكافية لردعه بحيث اكتفى الجانب العثماني بالتصريحات والمراسلات، ومرد ذلك الضعف الذي كانت تشهده الدولة العثمانية خصوصًا بعد الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، إلى دخول الحكومة العثمانية في ظل حكم الاتحاديين مرحلة المحادثات والمفاوضات مع الجانب البريطاني بغية إيجاد حلول للمسائل العالقة في الخليج العربي ومن بينها المسألة القطرية، هذه الأخيرة التي تم الاتفاق على حلها بموجب الاتفاقية الأنجلو-عثمانية سنة ١٩١٣م، التي انتهت من خلالها الدولة العثمانية من مطالباتها بحقوقها السيادية في شبه جزيرة قطر شريطة بقائها تحت حكم الشيخ جاسم بن ثاني وخلفائه من بعده.

الملاحق

الملحق رقم (١): ترجمة وثيقة من الأرشيف العثماني من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية تتعلق بالمسألة القطرية. رمزها: الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتی سیاسی (.HR.SYS)**، رقم ٢٩٧٢–٤، لفة ١، ص ١.

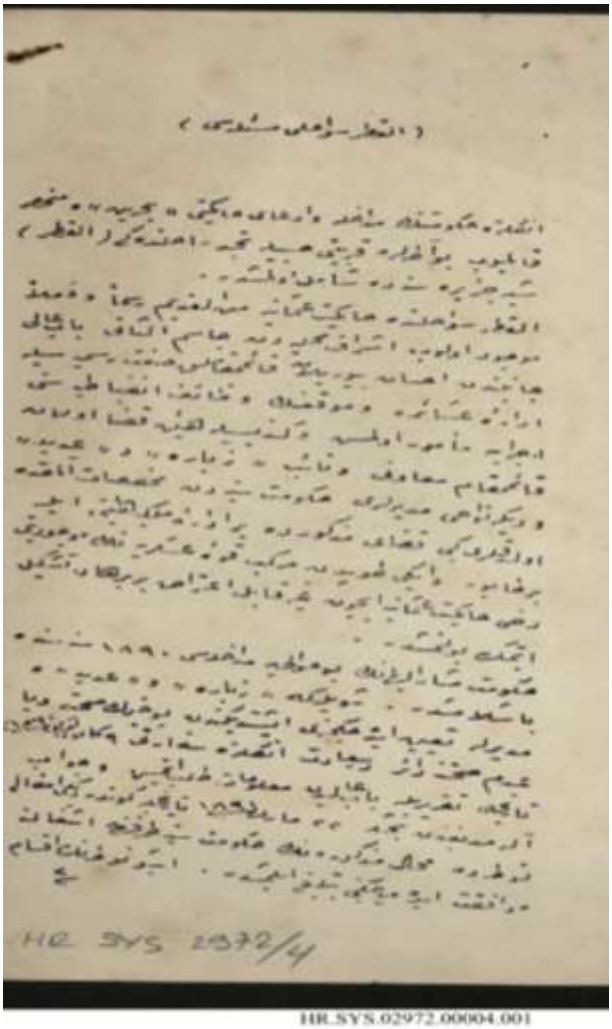

HR.SYS.02972.00004.001

ترجمة الوثيقة:

إن ادعاءات الحكومة البريطانية لم تنحصر بادعاء حاكميتها على البحرين فحسب، بل إن هذه الادعاءات أصبحت تشمل كل الجزر وشبه الجزر والسواحل الواقعة في نجد والقريبة من جزيرة البحرين.

وعندما نتكلم عن الحكم العثماني في سواحل قطر حقيقة وفعلا فهو موجود منذ القدم، وقد منح الباب العالي منصب قائمقام بصفة رسمية لجاسم الثاني لإدارة العشائر، ولكي يتمكن من توزيع الوظائف وضبطها من موقعه، وكان قد عين إلى جانبه ومعاون ونواب له وهيئة قضائية على الزُّبارة والعُديد، ومدراء في باقي نواحي القضاء، وكل هؤلاء يتقاضون مخصصات مالية من قبل الحكومة السنية للدولة العثمانية. وكان إلى جانب الهيئة الإدارية في قضاء قطر قوة عسكرية تتكون من طابور من الجنود وعدد من المدافع، وكل هذه الأُمور تشكل برهانا ودليلًا قاطعًا لا يقبل الاعتراض على الوجود والحكم العثماني في قطر.

وإذا جئنا للكلام عن بداية تدخلات الحكومة البريطانية وادعاءتها في هذه المناطق، فنجدها قد بدأت في سنة ١٨٩٠م. وهذا عندما تناقلت الأخبار لمسامع الحكومة البريطانية على أننا سنعين مدراء لمناطق الزُّبارة والعُديد، قامت السفارة البريطانية في دار السعادة إسطنبول بتاريخ ٩ كانون الأول (يناير) ١٨٩٠م، بإرسال تقرير تستفسر فيه عن صحة تعيين الدولة العثمانية لمدراء في الزُّبارة والعُديد وتطلب معلومات توضيحية في هذا الخصوص، وعندما لم تتلقَّ جوابًا أرسلت السفارة البريطانية في هذه المرة وبتاريخ ٢٢ مارس ١٨٩١م، مذكرة تقول فيها بإن الحكومة البريطانية لن توافق على احتلال الباب العالي والدولة العثمانية لمنطقتي الزُّبارة والعُديد.

الملحق رقم (٢): وثيقة باللغة الفرنسية متعلقة بالمسألة القطرية.

رمزها: الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١–٧، لفة ١، ص1.

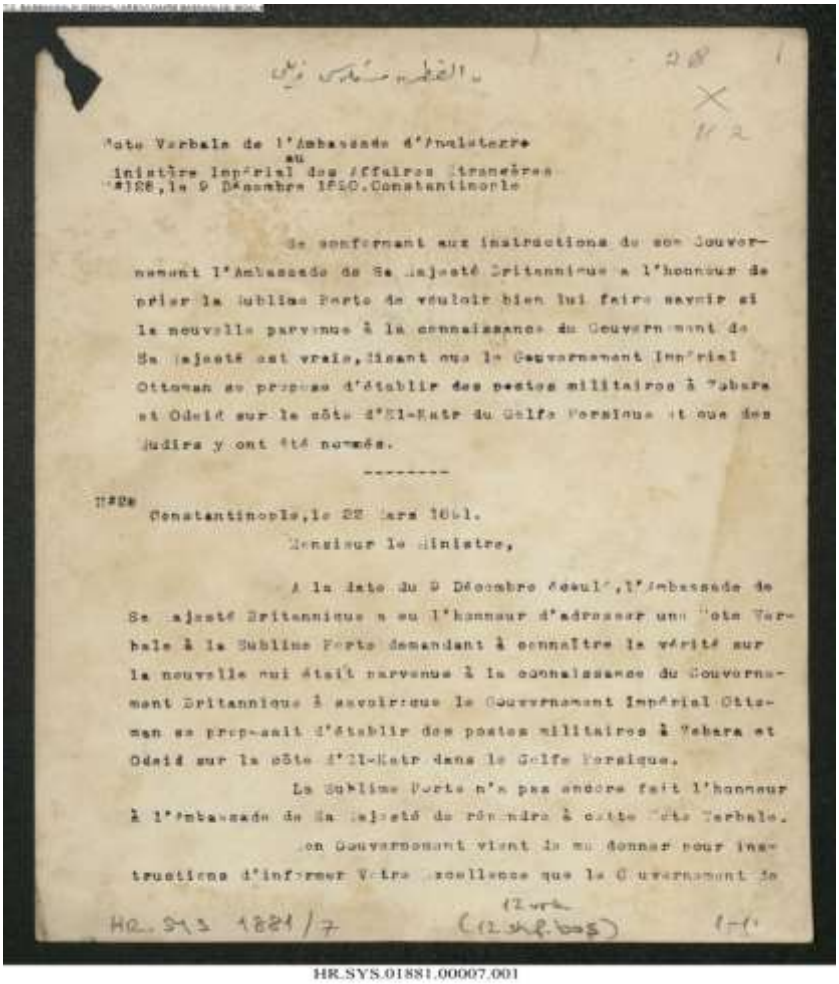

Note Verbale de l'Ambassade d'Angleterre
au
Ministère Impérial des Affaires Etrangères
N°108, le 9 Décembre 1880. Constantinople

Se conformant aux instructions de son Gouvernement l'Ambassade de Sa Majesté Britannique a l'honneur de prier la Sublime Porte de vouloir bien lui faire savoir si la nouvelle parvenue à la connaissance du Gouvernement de Sa Majesté est vraie, disant que le Gouvernement Impérial Ottoman se propose d'établir des postes militaires à Tebara et Odeid sur le côte d'El-Katr du Golfe Persique et que des Sudirs y ont été nommés.

N°2a
Constantinople, le 22 Mars 1881.

Monsieur le Ministre,

A la date du 9 Décembre dernier, l'Ambassade de Sa Majesté Britannique a eu l'honneur d'adresser une Note Verbale à la Sublime Porte demandant à connaître la vérité sur la nouvelle qui était parvenue à la connaissance du Gouvernement Britannique à savoir que le Gouvernement Impérial Ottoman se proposait d'établir des postes militaires à Tebara et Odeid sur la côte d'El-Katr dans le Golfe Persique.

La Sublime Porte n'a pas encore fait l'honneur à l'Ambassade de Sa Majesté de répondre à cette Note Verbale.

Son Gouvernement vient de me donner pour instructions d'informer Votre Excellence que le Gouvernement de

HR. SYS 1881/7 (12 Ark. (12 Kıt. boş) 1-1

HR.SYS.01881.00007.001

الهوامش

(١) تحدَّثت الوثيقة عن إرسال نافذ باشا (قائد العساكر العثمانية في منطقتي الأحساء ونجد) الرايات العثمانية إلى قَطَر. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتى سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١١٤– ٣٨، لفة ١.

(2) Soyyiğit, Osman Zeki, **Arşiv Belgeleleri Işığı Altında Katar'da Osmanlı Hakimiyeti**, Doktora tezi, Marmara Üniversitesi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, İstanbul, 1990, s. 157.

(٣) أطلقت الوثيقة على الراية التي واصل الشيخ محمد بن ثاني رفعها اسم "الراية العربية". انظر: الوثيقة السابقة، الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتى سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١١٤–٣٨، لفة ١.

(٤) الأرشيف العثماني، **إراده داخليه (..İDH)**، رقم ٤٤٩٣٠–١.

(٥) كلمة عثمانية تعني الرقعة الجغرافية المُعيَّنة. وأصل هذه الكلمة عربي. فمثلًا، يُقصَد بخِطَّة الإسلام: حوزته، والبلدان الواقعة تحت سيادته. وقد وردت بهذا المعنى في كتاب (غياث الأمم في التياث الظلم) لعبد الملك بن عبد الله الجويني، في معرض ثنائه على نظام الملك؛ إذ قال: "وكانت خِطَّة الإسلام شاغرة، وأفواه الخطوب إليها فاغرة، فجمع الله برأيه الثاقب شملها". انظر: الجويني، عبد الملك بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)، **غياث الأمم في التياث الظلم**، تحقيق ودراسة: مصطفى حلمي، وفؤاد عبد المنعم، دار الدعوة، الإسكندرية، ١٤٠٠هـ/١٩٧٩م، ص٩.

(٦) الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتى سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١٠٨–٣ (بتاريخ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٢م).

(٧) الأرشيف العثماني، **إراده داخليه (..İDH)**، رقم ٦٤٦–٤٤٩٣٠، لفة ٨ (بتاريخ ٢٢ كانون الأوَّل (ديسمبر) ١٢٨٧ر./ ٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٢م).

(٨) الأرشيف العثماني، **إراده داخليه (..İDH)**، رقم ٦٤٦–٤٤٩٣٠، لفة ٢.

(٩) الأرشيف العثماني، **إراده داخليه (..İDH)**، رقم ١٠٧٠–٨٣٩٢٦، لفة ١.

(١٠) الأرشيف العثماني، **إراده داخليه (..İDH)**، رقم ١٠٧٠–٨٣٩٢٦، لفة ٢.

(١١) العيدروس، محمد حسن، " الموقف البريطاني من التواجد العثماني في الأحساء وقطر: دراسة وثائقية من خلال المراسلات البريطانية عام ١٨٨٨م "، **مركز عيسى الثقافي**، مج.١٤، ع. ٢٨، تموز (يوليو) ١٩٩٥م، ص. ١٢٠. وسيشار إليه لاحقًا كالتالي: العيدروس، "الموقف البريطاني من التواجد العثماني في الأحساء وقطر". الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٩٧٢–٤، ص. ١١. للمزيد حول هذا الموضوع، يرجى الاطلاع على الملحقين رقم ١ و٢.

(12) Kurşun, Zekeriya, "Katar", **TDV. İslâm Ansiklopedisi**, C. 25, Ankara, 2022, ss. 29-31; Yıldırım, Fatih, "Osmanlı'dan Günümüze Katar-Türkiye İlişkileri", **Journal of Islamic Civilization**, Volume: 7 Issue: 47, January-June 2021, s.7; Rahman, Habibur, **The Emergence of Qatar: The Turbulent Years 1627-1916**, Thames & Hudson, London, 2005.

(١٣) كتبت هذه المذكرة باللغة الفرنسية وهذه ترجمتها: " مذكرة شفهية مقدمة من سفارة الإمبراطورية البريطانية في القسطنطينية بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٩٠م... وفقًا لتعليمات حكومتها، تتشرف سفارة صاحب الجلالة بأن تطلب من الباب العالي أن يعلمها ما إذا كانت الأخبار التي وصلت إلى حكومة صاحب الجلالة صحيحة، والمتعلقة بنية الأمبراطورية العثمانية إنشاء مراكز عسكرية في كل من الزبارة والعديد على ساحل قطر في الخليج العربي وتعيين مديرين عليها...". انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١–٧، لفة ١، ص. ١.

(١٤) جاءت هذه المذكرة كالتالي: " بتاريخ ٢٢ آذار (مارس) ١٨٩١م، ... أعطتني حكومتي للتو تعليمات لإبلاغ سعادتكم بأن حكومة صاحب الجلالة تأمل في أن تكون الأخبار الشائعة بخصوص الزبارة و العديد لا أساس لها من الصحة على الإطلاق...". انظر: الوثيقة نفسها، لفة ١، ص. ١.

(١٥) المذكرة الشفهية المرسلة من قبل نظارة الخارجية العثمانية إلى السفارة البريطانية بإستانبول بتاريخ ١١ تموز (يوليو) ١٨٩١م. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٩٧٢-٤، ص. ١١.

(١٦) تحججت بريطانيا بأن ميناء العديد كان يتبع لأبو ظبي، حينما وقعت مشيخات ساحل عمان المتصالح على اتفاقية الهدنة البحرية بتاريخ ٤ مايو ١٨٥٣م، وبه لا يمكن أن توافق على قيام الدولة العثمانية بالسيطرة على ميناء العُديد. للمزيد، انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١-٧، لفة ١، ص.٣؛ بالعودة إلى معاهدة الهدنة البحرية التي يتحجج بها البريطانيون نجد أنها تتعلق أساسًا بمحاربة القرصنة، وتهدف إلى إحلال السلام بين المشايخ فيما يتعلق خاصة بالمجال البحري، كما أن هذه المعاهدة لم تشمل منطقتي الزبارة والعديد التابعتين جغرافيًا لقضاء قطر العثماني. انظر: قورشون، زكريا، **قطر في العهد العثماني ١٨٧١-١٩١٦م دراسة وثائقية**، ط.١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٨م، ص. ١٥٥-١٥٦؛ Kurşun, Zekeriya, **Basra Körfezi'nde Osmanlı-İngiliz Çekişmesi, Katar'da Osmanlılar 1871–1916**, Türk Tarih Kurumu Basımevi, Ankara, 2004.

(١٧) كانت نظارة الخارجية العثمانية قد أرسلت بالفعل مذكرة إلى الحكومة البريطانية، تشير فيها بأن السيادة العثمانية على ساحل قطر لا تتأثر بإتفاقيات سرية عقدتها بريطانيا مع بعض مشايخ العرب دون علم ولا موافقة مسبقة من الباب العالي. للمزيد، انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٩٧٢-٤، ص.١٥-١٦.

(١٨) فخر الدين، روم بك أوغلى و نابي، محمد، **القطر سواحلى مسئله سى**، المصدر السابق، ص. ٤.

(١٩) الأرشيف العثماني، **باب عالي أوراق أوطه سى (.BEO)**، رقم ٧٩٦-٥٩٦٤٢، لفة ٢، ص. ١-٢.

(20) Bingöl, Dummar, "Katar'da Osmanlı Hâkimiyetine Tarihsel Bir Bakış", **VAKANÜVİS- Uluslararası Tarih**

Araştırmaları Dergisi/ International Journal of Historical Researches, Yıl/Vol. 4, Sayı/No. 1, Bahar/Spring 2019, s.94.

(٢١) الوثيقة نفسها، لفة ٢، ص.٢.

(٢٢) الوثيقة السابقة، **باب عالي أوراق أوطه سى (.BEO)**، رقم ٧٩٦–٥٩٦٤٢، لفة ٢، ص.٣.

(٢٣) الأرشيف العثماني، **باب عالي أوراق أوطه سى (.BEO)**، رقم ٧٩٦–٥٩٦٤٢، لفة ٢، ص.٣–٤.

(٢٤) الأرشيف العثماني، **إراده خصوصي (.İ..HUS)**، رقم ٤٧–١١، لفة ١ (بتاريخ ٦ ذي الحجة ١٣١٣هـ/ ١٩ أيار (مايو) ١٨٩٦م).

(٢٥) الأرشيف العثماني، **مجلس وكلاء مضبطه لرى (.MV)**، رقم ٨٧–٤٢، ص. ١.

(٢٦) الأرشيف العثماني، **مجلس وكلاء مضبطه لرى (.MV)**، رقم ٨٨–٣٥، ص. ١.

(٢٧) الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٩٧٢–٤، لفة ٥.

(٢٨) الأرشيف العثماني، **باب عالي أوراق أوطه سى (.BEO)**، رقم ١٨١٣–١٣٥٩١٤.

(٢٩) الأرشيف العثماني، **باب عالي أوراق أوطه سى (.BEO)**، رقم ١٨١٥–١٣٦٠٥٧، لفة ١.

(٣٠) الأرشيف العثماني، **باب عالي أوراق أوطه سى (.BEO)**، رقم ١٨٢٦–١٣٦٩١٤، لفة رقم ١–٢.

(٣١) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى لوندره سفارتى (.HR.SFR.3)**، رقم ٦٨٢–١٥، لفة ٤.

(٣٢) تقرير تحت رقم ٢٤٣/٢٨٨، صادر من وزارة الخارجية البريطانية، بتاريخ ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٠٣م. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١–٧، لفة ١، ص. ٧.

(٣٣) مراسلة مقدمة من السفارة البريطانية في إستانبول إلى نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ١٣ أيار (مايو) ١٩٠٣م. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٩٧٢-٤، لفة ١٩-٢٠.

(٣٤) الأرشيف العثماني، **مجلس وكلاء مضبطه لرى (.MV)**، رقم ١٠٧-٤٤، لفة ٢، ص.١.

(٣٥) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١-٧-٣، لفة ٦، ص.٢، لفة ٧، ص.١.

(٣٦) الإرادة السنية الصادرة من السلطان العثماني بخصوص تعيين مدراء في نواحي الزبارة والعديد والوكرة وجزيرة العماير الواقعة على ساحل سنجق نجد العثماني. انظر: الأرشيف العثماني، **إراده داخليه (.İ.DH)**، رقم ١٤٠٢-٤٧، لفة ٥.

(٣٧) الوثيقة السابقة، **مجلس وكلاء مضبطه لرى (.MV)**، رقم ١٠٧-٤٤، لفة ٢، ص١؛ الأرشيف العثماني، **داخليه نظارتى شفره سى (.DH.ŞER)**، رقم ٣٢٤-٦١؛ الأرشيف العثماني، **داخليه نظارتى مكتوبى قلمى (.DH.MKT)**، رقم ٢٦٨٧-٥٣.

(٣٨) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٦٨٢-١٥-٤؛ فخر الدين، روم بك أوغلى ونابي، محمد، **القطر سواحلى مسئله سى**، المصدر السابق، ص.٤.

(٣٩) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١-٧-٢، ص. ٧.

(٤٠) ذكرت الوثيقة المؤرخة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٣٢٧ر./ الموافق لـ ١ ذي الحجة ١٣٢٩هـ، أن المسؤول البريطاني قدم إلى قطر في أواسط شهر رمضان الفائت وبعملية حسابية بسيطة توصلنا لتحديد التاريخ بدقة وهو أواسط شهر رمضان ١٣٢٩هـ/ بدايات شهر أيلول (سبتمبر) ١٩١١م. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٦ – ٤، لفة ٣، ص.١.

(٤١) رسالة تلغراف مرسلة من ولاية البصرة إلى نظارة الداخلية العثمانية، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٣٢٧ر./ الموافق لـ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١م. الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٦–٤، لفة ١–٢. وتجدر الإشارة إلى أن نظارة الداخلية العثمانية قد أبلغت نظارة الخارجية بمحتوى التلغراف الصادر عن ولاية البصرة. انظر: الوثيقة السابقة، **(.HR.SYS)**، رقم ٩٦–٤، لفة ٣، ص.١.

(٤٢) تقرير غرفة الاستشارة بنظارة الخارجية العثمانية رقم ٢٨٦٤٥، الصادر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٣٢٧ر./ الموافق لـ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١١م. للمزيد، انظر: الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٦–٤، لفة ٤.

(٤٣) رسالة وزير الخارجية العثمانية عاصم بك أفندي إلى السفير العثماني بلندن توفيق باشا بتاريخ ٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٣٢٧ر./ الموافق لـ ١٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١١م. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٦–٤، لفة ٥–٦.

(٤٤) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١٠٨–١٧.

(٤٥) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١١٤–٤٠، لفة ١، ص١؛ **صدارت مكتوبى قلمى مهمه أوراقى (.A.MKT.MHM)**، رقم ٧٣٤–١٠، لفة ١، ص.١.

(٤٦) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١١٤–٤٠، لفة ١، ص. ٢؛ **صدارت مكتوبى قلمى مهمه أوراقى (.A.MKT.MHM)**، رقم ٧٣٤–١٠، لفة ٤، ص.١.

(٤٧) الوثيقة السابقة، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ١١٤–٤٠، لفة ١، ص.٢؛ **صدارت مكتوبى قلمى مهمه أوراقى (.A.MKT.MHM)**، رقم ٧٣٤–١٠، لفة ٢، ص.١.

(٤٨) الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٤–٥، ص.١.

(٤٩) أحمد رشيد، **بغداد خطى وبصره كورفزينه متعلق انكلتره مطالباتى حقنده كى لايحه ومربوطاتى**، خارجيه نظارتى، مطبعه عامره، استانبول، ٢٤ كانون ثانى ١٣٢٧ر./ ٦ شباط (فبراير) ١٩١٢م.

(٥٠) المكتوب المرسل من قبل السفير العثماني توفيق باشا إلى نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ٢٩ شباط (فبراير) ١٩١٢م، تحت رقم عمومي ٢٨٣/ خصوصي ١٨٢. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٤–٥، ص.١.

(٥١) العرض المقدم من قبل البريطانيين فيما يتعلق ببعض القضايا والمسائل الخليجية العالقة مع الدولة العثمانية، من خلال اللائحة التي قدمت للباب العالي بتاريخ ٣١ تموز (يوليو) ١٩١١م. انظر: أحمد رشيد، **بغداد خطى وبصره كورفزينه متعلق انكلتره مطالباتى حقنده كى لايحه ومربوطاتى ...**، المصدر السابق، ص ٧.

(٥٢) الوثيقة السابقة، **خارجيه نظارتى سياسى (.HR.SYS)**، رقم ٩٤–٥، ص ١.

(٥٣) مضبطة مجلس الوكلاء الصادرة بتاريخ 12 ربيع الآخر ١٣٣٠هـ/ ١٨ آذار (مارس) ١٣٢٨ ر./ ٣١ آذار (مارس) ١٩١٢م. انظر: الأرشيف العثماني، **مجلس وكلاء مضبطه لرى (.MV)**، رقم ١٦٣–٣١، ص.١؛ المكتوب المرسل من الصدارة العظمى إلى نظارة الخارجية العثمانية بتاريخ ١٩ مارس ١٣٢٨ر./ ١ نيسان (أبريل) ١٩١٢م. انظر: الأرشيف العثماني، **صدارت مكتوبى قلمى مهمه أوراقى (.A.MKT.MHM)**، رقم ٧٣٤–١٠، لفة ٥، ص.١.

(٥٤) تعرف هذه المعاهدة بالإتفاقية الأنجلو-عثمانية أو الأنجلو-تركية، للمزيد، انظر: **No. 1. Anglo-Turkish Agreement. Collection of documents signed on July 29, 1913,** [82r] (1/20), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/L/PS/18/B381/1, p.9; **"Qatar & Anglo-Turkish Convention of 1913"**, British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/2/30, pp. 22-34; "File No: E.7. Qatar & Anglo-

Turkish Convention of 1913" [45v] (107/460), British Library: India Office Records and Private Papers, IOR/R/15/2/30.

(٥٥) الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٨٩٩–١، لفة ٣٠؛ **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١–٧–٢، ص.٩؛ العيدروس، "الموقف البريطاني من التواجد العثماني في الأحساء وقطر"، ص.١٣٦.

(٥٦) الأرشيف العثماني، **مجلس وكلاء مضبطه لرى (.MV)**، رقم ١٧٥–٤٢، ص.٦.

(٥٧) للإطلاع على النص الكامل للمعاهدة. انظر: الأرشيف العثماني، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٨٩٩–١، لفة ٢٧؛ **باب آصفى ديوان همايون قلمى دفترلرى (.DVN.MKL) (.A)**، رقم ٥٥–٨، لفة ٤، ص.٥.

(٥٨) الوثيقة السابقة، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٨٩٩–١، لفة ٢٧.

(٥٩) الوثيقة السابقة، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ١٨٨١–٧–٢، ص.٨–٩؛ الوثيقة السابقة، **خارجية نظارتي سياسي (.HR.SYS)**، رقم ٢٨٩٩–١، لفة ٢٧؛ Başkan, Birol, "Calutlar Dünyasında Bir Davut: Katar'ın Sıradışı Dış Politika Dinamizmi", **Akademik Ortadoğu**,7/12, 2012, s.35.